

محافظة الإسكندرية
مديرية الشئون الاجتماعية
الاتحاد الإقليمي للجمعيات
والمؤسسات الأهلية



لائحة النظام الأساسي

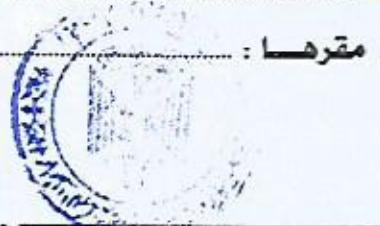
مؤسسة التنمية الاهلية لمبادرة الأهلية
المقيمة بمديرية
تحت رقم بتاريخ

طبقاً لأحكام القانون لسنة
بشأن
الجمعيات والمؤسسات الأهلية

بإدارة الرئيسي
للشئون الاجتماعية
مقر المؤسسة العذبة دائمة متنزع من عقب درب المترفة

ميدان عمل المؤسسة خبر اجتماعية وعملية وتختلف اقتصادية صناعية
رعاية فوج الوجه خبر الخاص ل التعليم والاطفال والآباء والآهالي عافية و الملاكم
الغرض من إنشاء المؤسسة :

مقرها : دروعها :



الفصل الأول

اسم المؤسسة و ميدان نشاطها
و نطاق عملها الجغرافي و مركز إدارتها
مادة (١)

اتفاق الموقعون على هذا (مؤسس واحد / مجموعة من المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية أو

منهما معاً) على تأسيس: صومعة الشعيبة الابيامية لمنابع
قسم: المتنزه الأولى مدينة: الاسمكدرية محافظة الاسمكدرية

بيان عمل المؤسسة :

١. جنحات اجتماعية وسلوكية وثقافية ونفسية معاصرة، أفرت صادرات
 ٢. التعليم والاطاره تأهيلاً جهوده، تربية أفرت صادرات نسخة
 ٣. رعاهة ذوى الاحتياجات الخاصة والغثاثات المطهوة
 ٤. رعاهة وتنمية الامور من مرادج وأعمدة لغير ضياء الدين

(٣) مادة

الأنشطة: وسوف تعمل المؤسسة على تحقيق أغراضها في هذه الميادين عن طريق الأنشطة الآتية :

- ١- مشروعات مميزة للدكتور طالق عزيز من صادراته بتأهيل معاصرها حديثة وبيئية، وعلم حفاظته - دولته تأهله
 - ٢- ضبط حكم المفاهيم حوله تربية التنمية الشاملة، معتقداته، دعوه، إلأنه درسات دراسات
 - ٣- متخصص للأخطاء الاجتماعية والنفسية - دولاته لغة ورسوف
 - ٤- مستعد لاستصدار قراراته ويعينه ببراعة المرأة العاملة والمهنية والمطلقة، دراسات، دعوه، يلاعنة، تعاقف، إيجاب
 - ٥- رسائله ونلاطه، وكتبه، ودراساته، انتشار رسائله العلمية، ملوكه، جلسات، قائم
 - ٦- اعتماده على مصادره، وتحليل طبعه - نعمت بوعيته الوراثية من الأوصاف، من عدم علاقته بأى مقاومة، وأناه يدور
 - ٧- (الإحسان، الابتعاد، ابتكاره، بخواصه، الدليل المعنوي لخواص الأقارب بالبشر، وغيرها من التشريعات)
 - ٨- تحظى قراراته، أعماله، مساجده، سيره الصالحة والخلوة كاعمال له في جميع



الاموال المخصصة لانشاء المؤسسة

مادة (٤)

اتفاق المؤسسين / المؤسس على تخصيص الاموال الآتى بيانها :

أولاً - رأس المال المخصص للمؤسسة:

- (أ) نقد.
- (ب) عقار.^(١)
- (ج) منقولات^(٢).
- (د) أوراق مالية^(٣).
- (هـ) دفع أو عائد بيع أي مما سبق.

ثانياً - قيمة المال وكيفية تحديد هذه القيمة في حالة ما إذا كان عقاراً أو منقولاً.

١ - متحصّل جندي بمبلغ خمسون لغسرين من المؤسسين

- ٢ -

ثالثاً - سند أحقيّة المؤسس أو المؤسسيين في تخصيصهم لمال التبرّع في البندود السابقة

- ١ -

- ٢ -

- ٣ -

مادة (٥)

وفي سبيل تفويض موارد المؤسسة اتفاق المؤسسين على أن مصادر التمويل على النحو الآتى :

أولاً - الأموال الإضافية التي يخصّصها المؤسس أو المؤسسيون أو ورثة المؤسس في حالة الوصية للمؤسسة الأهلية
والتي تقييد في سجلات المؤسسة بعد موافقة مجلس الأمانة وإخطار الجهة الإدارية

ثانياً - الأموال الإضافية التي يخصّصها غير المؤسسين والذى يوافق عليها وزير الشئون الاجتماعية طبقاً لحكم
المادة (١٣٥) من اللائحة التنفيذية

ثالثاً - الأموال التي تتلقاها المؤسسة من الغير وفقاً لاحكام المادة (٦٦) من القانون

رابعاً - تراخيص جمع المال من الجمهور أو الإعانات الخارجية التي توافق عليها الجهة الإدارية وفقاً لاحكام المادة
(٥٧) من اللائحة التنفيذية

خامساً - عائد المشروعات الاقتصادية أو الخدمية التي تقيمها المؤسسة

- حق الملكية / حق الانتفاع / حق الاستقلال / حق التصرف / ملكية الرقابة / حق الإيجار

- معدات / آلات وأدوات / أثاث / سفن ونشّارات / مراكب / طائرات / سيارات / مجوهرات وغيرها

- الأسهم والحقّاص والمستدات والأوراق التجارية وشهادات الاستثمار وأذون الخزانة أو الإيداع

سادساً - الإعانتات الحكومية

سابعاً - الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الأمناء

مادة (٦)

تبدأ السنة المالية للجمعية من أول ١٧ / ٣ / ٢٠٢١ من كل عام وتنتهي في نهاية ١٧ / ٣ / ٢٠٢٢

مادة (٧)

تودع أموال المؤسسة باسمها الذي قيدت به لدى بنك (الأهلي المصري) أو صندوق توفير فرع :

مادة (٨)

أموال المؤسسة مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضها ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك وللمؤسسة أن تستغل فائض إيرادتها لضمان مورد ثابت في أعمال مرحلة الكسب وفقاً لأحكام المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية أو أن تعيد توظيفها في مشروعاتها التي تخدم أغراضها.

مادة (٩)

(أ) ويكون للمؤسسة الأهلية ميزانية سنوية .

ويجوز أن تعد المؤسسة بياناً دوريًا عن الإيرادات والمصروفات وأوجه الإنفاق كل ثلاثة أشهر / ستة

أشهر هي :

مادة (١٠)

يشترط لصرف أي مبلغ من أموال المؤسسة أن يوقع على إذن الصرف مدير المؤسسة ورئيس مجلس الأمناء أو طبقاً لما يقرره مجلس الأمناء ، على أن يكون الصرف بموجب توقيعين في جميع الأحوال أحدهما لرئيس مجلس الأمناء أو العضو المعين كأمين للصندوق .

مادة (١١)

تحتفظ المؤسسة في مقرها بدقائق للحسابات بين فيها الإيرادات والمصروفات وكذا السجلات الآتية :

١- سجل اجتماع مجلس الأمناء .

٢- سجل (الإيرادات والصرف عناء)

٣- سجل (المصروفات)

٤- الخزينة

٥- المصارف

٦- البنوك



مادة (١٢)

تراعى إدارة المؤسسة ألا توجه أموالها على أى نحو لتمويل نشاط أو أنشطة محظورة وفقاً لأحكام البند من (١) إلى (٤) من المادة (١١) من القانون ، كما تلتزم ببذل أقصى عناء فيها لتعرف على حقيقة الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها أو تساهم فيها وذلك وفقاً لأحكام المادتين (٤٨ ، ٢٥) من اللائحة التنفيذية .

الفصل الثاني

العضوية

مادة (١٣)

يشترط في موسس أو مدير أو مجلس أمناء المؤسسة ما يلى :

- ١ - ألا يكون قد صدر ضده أو ضد أى منهم حكم نهائى بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٢ - أن يكون متcompatاً بحقوقه المدنية .

مادة (١٤)

تزول صفة عضوية مجلس الأمناء عن العضو فى إحدى الحالات الآتية :

- ١ - الاستقالة .
 - ٢ - الوفاة .
 - ٣ - إذا فقد شرطاً من شروط العضوية
- ٤ - العزل بموجب قرار المؤسس أو المؤسسين أو الجهة الإدراية فى إحدى الحالات الآتية :
- (أ) إذا أتى عملاً من شأنه أن يلحق بالمؤسسة ضرراً مادياً أو أديباً .
 - (ب) إذا استغل عضويته لمجلس الأمناء لتحقيق ربح أو غرض شخصى .

الفصل الثالث

إدارة المؤسسة

مادة (١٥)

يتولى إدارة المؤسسة مجلس الأمناء و يمثلها رئيس المجلس أمام القضاء و قبل الغير

مادة (١٦)

يتكون مجلس الأمناء على الأقل من ~~كثيراً~~ أعضاء أو يعينهم المؤسس أو المؤسرون و ينتخب مجلس الأمناء من بين أعضائه رئيساً و نائباً و أميناً للصندوق والأمين العام (اسكرتير) ما لم يكن قد تم تعينهم في سند الإنشاء أو الوصية عن طريق المؤسس أو المؤسرين و يجوز أن يكون رئيس و أعضاء مجلس الأمناء أو بعضهم من المؤسرين .



مادة (١٧)

تكون مدة مجلس الأمناء دورة مدتها [] بـ سنوات ، عدا مجلس الأمناء الأول تكون مدته ~~ستين~~ على الأكثر ،
وإذا خلا مكان أحد الأعضاء لأى سبب قبل انتهاء مدته يعين عضواً بدلأ منه بنفس طريقة تعيين سلفه .

مادة (١٨)

يعين مجلس الأمناء مديرأ متفرغاً لإدارة المؤسسة و يحدد اختصاصات هذا المدير و الأتعاب أو الأجر أو المكافأة
على حسب الأحوال

مادة (١٩)

على رئيس مجلس الأمناء إخطار الجهة الإدارية والإتحاد العام لجمعيات و المؤسسات الأهلية بتشكيل مجلس
الأمناء وكل تعديل يطرأ على هذا التشكيل .

مادة (٢٠)

يتولى مجلس الأمناء إدارة المؤسسة بما يحقق أغراضها ، وله في سبيل ذلك القيام باختصاصات مجلس الإدارة
والجمعية العمومية الواردة في القانون ٤٨ رقم سنة ٢٠٠٢ ولأنجته التنفيذية فيما عدا تعديل الفرق الأصلي
للمؤسسة الأهلية المحددة في هذا النظام .

مادة (٢١)

ويكون إنفصال مجلس الأمناء مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل للنظر في شئون المؤسسة .

مادة (٢٢)

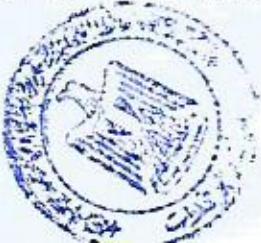
ينعقد مجلس أمناء المؤسسة بناء على دعوة كتابية من رئيس المجلس مرة كل سنة خلال الأربعة أشهر التالية
لإنتهاء السنة المالية للمؤسسة ، وذلك للنظر في :

- الموافقة على الميزانية العمومية والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية وتقدير المدير عن نشاط المؤسسة
وتقدير مراقب الحسابات وتعيين مراقب الحسابات ومشروع الميزانية عن السنة المالية الجديدة ، و
غير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الأمناء إدراجها في جدول الأعمال .

مادة (٢٣)

يختص مجلس الأمناء بالإشراف على إدارة المؤسسة و الرقابة على حسن سير عملها و إنزامها بالعمل على
تحقيق أغراضها بكفاءة ، وله على وجه الخصوص القيام ب :

- انتخاب رئيس مجلس الأمناء و نائبه وأمين الصندوق والأمين (السكرتير)
إقرار وإعداد المواقع الداخلية للمؤسسة .
- تكوين اللجان التي يراها لازمة لحسن سير العمل و تحديد اختصاصات كل منها على أن يتولى رئاسته كل لجنة
عضو من مجلس الأمناء وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود اختصاصاتها ، على أن تعرض أعمالها على
المجلس في أول اجتماع تال للتصديق عليها .



- الشئون المالية والتجارية
- ٤- إقرار العقود والاتفاقات التي تبرمها المؤسسة الأهلية .
- ٥- الموافقة على المشروعات الإنتاجية أو الخدمية التي تقييمها المؤسسة الأهلية لتحقيق أغراضها .
- ٦- إقرار الميزانية والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ومشروع الموازنة عن العام الجديد والتقرير السنوي متضمناً بياناً عن نشاط المؤسسة ومشروعاتها وحاليتها المالية وتقدير الجرد السنوي والمشروعات الجديدة التي ترى القيام بها في العام المقبل ، على أن ترسل للجهة الإدارية صورة من مشروع الميزانية قبل عرضه على المؤسسين بخمسة عشر يوماً على الأقل .
- ٧- اعتماد تقرير مراقب الحسابات والرد على ما ورد به من ملاحظات .
- ٨- تعين المديرون من أعضاء المجلس أو من غيرهم وتحديد اختصاصاته ومتانته .
- ٩- الموافقة على تعين العاملين اللازمين للعمل بالمؤسسة وتأديبهم وفصلهم .
- ١٠- اختيار ممثل المؤسسة الأهلية في اللجنة المنصوص عليها بال المادة (٢) من القانون .
- ١١- مناقشة ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات والجهة الإدارية المختصة وإعداد الرد عليها خلال شهر من تاريخ إبلاغها و العمل على تلافيها إذا تضمنت مخالفات لقانون أو اللائحة التنفيذية أو هذا النظام .

مادة (٢٤)

تصدر قرارات مجلس الأماناء بالأغلبية المطلقة تعدد أعضائه (النصف + ١) فيما عدا القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي أو حل المؤسسة أو إدماجها يجب أن تصدر بأغلبية ثلث الأعضاء .

مادة (٢٥)

يختص رئيس مجلس الأماناء بما يأتى :

- ١- رئاسة جلسات مجلس الأماناء وما يحضره من لجان داخلية وله حق دعوة مجلس للانعقاد .
- ٢- إقرار جداول أعمال جلسات مجلس الأماناء ومراقبة تنفيذ قراراته .
- ٣- التوقيع نيابة عن المؤسسة على جميع العقود والاتفاقيات التي يوافق مجلس الأماناء على إبرامها .
- ٤- التوقيع مع الأمين العام (السكرتير) على محاضر الاجتماعات والقرارات الإدارية والشئون الخاصة بالعاملين بالمؤسسة .
- ٥- التوقيع على الشيكات والأوراق المالية مع أمين الصندوق .
- ٦- البت في المسائل العاجلة التي لا تتحمل الإرجاء لحين اجتماع مجلس الأماناء ، على أن يعرف هذه المسائل وما قرره بشأنها على المجلس في أول اجتماع تال له ، وفي حالة غياب الرئيس يقوم نائبه بأعماله ويكون له كافة اختصاصات الرئيس .

مادة (٢٦)

يختص الأمين العام أو سكرتير المجلس بحسب الأحوال بما يأتى :

تحضير جداول أعمال المجلس و توجيه الدعوة لأعضاء و توثيق سكرتارية الاجتماع وإعداد محاضر و قراراته . و تسجيلها في سجلات خاصة و عرضها على مجلس الأماناء في الاجتماع التالي للتصديق عليها .



- ٢ - الإشراف على إعداد سجل بأسماء أعضاء مجلس الأمانة و عناوينهم .
- ٣ - إمساك سجلات محاضر جلسات الأمانة و لتوقيع عليها مع الرئيس .
- ٤ - إخطار كل من الجهة الإدارية والاتحاد الشخصي بتشكيل المجلس وكل تعديل يطرأ عليه .
- ٥ - العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمانة .
- ٦ - الإشراف على الأعمال الإدارية للمؤسسة .
- ٧ - الاطلاع على جميع المكاتب الهامة الواردة للمؤسسة و عرضها على مجلس الأمانة أو على المختص باليمن فيها إذا كان له اختصاص في شأن المؤسسة وكذا ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات أو الجهة الإدارية المختصة وخاصة بالنواحي الإدارية والإجتماعية وإعداد الرد عليها تمهيداً لعرض الموضوع كله على مجلس الأمانة للرد على هذه خلال شهر من تاريخ الإبلاغ .

مادة (٢٧)

يختص أمين الصندوق بما ياتي :

- يتولى أمين الصندوق للإشراف على شئون المؤسسة المالية طبقاً للنظام الذي يقرره مراقب الحسابات ويافق عليه مجلس الأمانة ، ويختص بما ياتي :
- ١ - الإشراف العام على موارد المؤسسة ومصروفاتها و مراقبة تطبيق اللوائح المالية و حسن تطبيقها ، بما في ذلك استخراج الإيصالات عن جميع الإيرادات واستلامها و إيداعها باليمن (أو صندوق التوفير) أولاً بأول و قيد جميع الإيرادات والمصروفات أولاً بأول في الدفاتر الخاصة و حسن تنظيم الدفاتر المالية والمخزنية و عرض ملاحظاته و مذكراته على مجلس الأمانة .
 - ٢ - الإشراف على الجرد السنوي و تقديم تقرير بنتيجة الجرد إلى مجلس الأمانة .
 - ٣ - مراقبة الصرف وحفظ المستندات الدالة عليه .
 - ٤ - مراجعة السجلات المالية الخاصة بالمؤسسة و مراجعة المستندات المالية قبل وبعد الصرف و اعتمادها و حفظها .
 - ٥ - تنفيذ قرارات مجلس الأمانة فيما يتعلق بالمعاملات المالية و مطابقتها لبيان الميزانية المعتمدة .
 - ٦ - التوقيع مع الرئيس أو نائبه على أدوات الصرف والشكات .
 - ٧ - الموافقة على صرف السلفة المؤقتة في حدود ما يقرره مجلس الأمانة أنه من سلطات و ذلك للصرف منها في الحالات العاجلة و الضرورية التي لا تتحمل الإرجاء لحين عرضها على مجلس الأمانة ، على أن تعتمد هذه المصروفات في أول اجتماع للمجلس .
 - ٨ - تصوير حساب الإيرادات والمصروفات و الميزانية العمومية تمهيداً لراجحتها بمعرفة مراقب الحسابات لأعداد تقريره النهائي عنها و عرضها على مجلس الأمانة .
 - ٩ - الاشتراك مع الأمين العام (السكرتير) في وضع مشروع ميزانية السنة المالية و عرضها على مجلس الأمانة و موافقة الجهة الإدارية بالمشروع قبل عرضه على الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً
 - ١٠ - بحث ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات والجهة الإدارية الخاصة بالنواحي المالية و إعداد الرد عليها تمهيداً



مادة (٢٨)

يقوم مجلس الأماناء بتعيين مراقب الحسابات من المحاسبين المقيددين بجدول المراقبين المحاسبين من غير أعضاء مجلس الإدارة ويقدر تعابيه وذلك إذا تجاوزت مصروفات المؤسسة أو إيرادتها جنيه (١٠٥ ألف جنيه). فإذا لم يكن للمؤسسة مراقب للحسابات فعلى مجلس الأماناء اتخاذ إجراءات تعينه وتحديد تعابيه وتحديد اختصاصاته.

مادة (٢٩)

ويختص مراقب الحسابات بما يأتى :

- ١- الاطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها فى أي وقت ويكون له حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته وله كذلك أن يحدد موجودات المؤسسة والتزاماتها، ويعين على مجلس أمانته أن يمكنه من كل ما تقدم.
- ٢- في حالة عدم تمكينه من مباشرة مهمته فعليه أن يثبت ذلك في تقرير مسجل يقدم إلى مجلس الأمانة لاتخاذ إجراءات تمكينه فإن لم يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتيسير مهمته فعل مراقب الحسابات أخطار الجهة الإدارية بصورة من التقرير.
وفي جميع الحالات يتعين على مجلس الأمانة عرض تقرير المراقب وما تأخذه مجلس الأمانة من إجراءات على الجمعية العمومية.
ويجوز لمراقب الحسابات أخطار الجهة الإدارية المختصة بطلب عقد الجمعية العمومية بصفة غير عادية إذا تعذر عليه القيام بمهامه لعرض الأمر عليها وتقرير ما تراه.
- ٣- على مراقب الحسابات أن يقوم بوضع النظام المائى الذى يكفل حسن سير العمل بالمؤسسة.
- ٤- الإشراف على جرد الخزينة وحسابات العهد في نهاية السنة المالية للمؤسسة وتقديم تقرير بنتيجة الجرد إلى مجلس الأمانة.
- ٥- تقديم تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية إلى مجلس الأمانة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل مشفوعاً بتقرير يتضمن ملاحظاته على الحساب الختامي والميزانية وله أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية ويتلو تقريره عن أعمال المؤسسة ويدلى برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب لحساب المؤسسة.
- ٦- إذا وقع مراقب الحسابات أى قصور في أداء واجباته فلمجلس الأمانة حق دعوة الجمعية العمومية العادية مع إرفاق تقرير من مجلس الأمانة بالدعوة إلى الاجتماع لمناقشته واتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.



الفصل الرابع حل المؤسسة

مادة (٢٠)

إذا اتضحت للمؤسس أو المؤسسين أن المؤسسة أصبحت عاجزة عن تحقيق أغراضها يجوز في اجتماع غير عادي اتخاذ قرار بحل المؤسسة ، على أن يتضمن قرار الحل تعين مصفي أو أكثر وتجديد مدة التصفية وأنتعاب المصفي ، في حالة عدم وجود المؤسسين يكون مجلس الأمناء اتخاذ قرار الحل بأغلبية ثلثي الأعضاء أو بأغلبية (٥٠٪) وتخطر الجهة الإدارية والاتحاد المختص بالقرار .
وتسري أحكام الفقرة السابقة في حالة الدمج .

مادة (٢١)

تؤول أموال المؤسسة في حالة حلها إلى (~~حسمها وحالها~~) طبقاً لنص المادة (٤٥) من
القانون رقم لسنة ٢٠٠٢
الاسكندرية : / /

رئيس مجلس الأمناء

الأمين العام (السكرتير)

الاسم : مأمون علوى يافوطى
التوقيع : مأمون علوى يافوطى

الاسم : دعا عبد الرحمن
التوقيع : دعا عبد الرحمن





بيانات المؤسسين

(أ) المؤسسة بهذه المؤسسة من الأشخاص الطبيعيين وهم :